اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه

The effect of legal regulation on the banking system in financing small projects, contributing to economic development in the Gaza Strip

حازم أحمد فروانة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، atiaf_1998@hotmail.com

كامل أيمن عليوة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، kamelayman24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/15 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: هدف البحث إلى التعرف على اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه وتوصل إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية نحو اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة تعزي إلى مشاكل تمويلية وإدارية واقتصادية و تنافسية وعمالية .وتوصلت إلى أن المشروعات الصغيرة تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والقضاء على البطالة ،إضافة إلى عدم وجود تشريع فلسطيني خاص بقطاع التمويل الصغير بالمفهوم والغايات المتعارف عليها علميا .

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة ; التمويل ;التنظيم القانوني ; التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL : XN1، XN2

Abstract:

The aim of the research to identify the impact of legal regulation on the banking system in the financing of small projects in the financing of small enterprises, concluded that small enterprises are working to improve the economic situation and eliminate unemployment, in addition to the absence of Palestinian legislation for the microfinance sector in the concept and objectives that are scientifically accepted.

.**keyword**: développement; organisation juridique; financement; Petit projet .

المؤلف المرسل: *حازم أحمد فروانة*، **الإيميل:** atiaf_1998@hotmail.com

1. مقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة.

ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، حيث أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. ومن المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني مر خلال السنوات الماضية بالعديد من التغيرات والتطورات المختلفة، شملت مختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث القدرة التنافسية والإنتاجية والاستيعابية، وقد نشأت هذه التطورات كمحصلة لمجموعة من العوامل الذاتية المتعلقة بالأداء الإداري والإنتاجي والقدرة الذاتية للأنشطة الاقتصادية، إضافة للعوامل الموضوعية التي أفرزتها السياسات الإسرائيلية المتعاقبة والعلاقات الاقتصادية الخارجية للسلطة الفلسطينية – المحكومة بالوضع الأمني والسياسي مع إسرائيل. (وآخرون، 2005) (الصرايرة، وآخرون،2005، ص14)

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه ؟

فرضيات الدراسة:

1- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه تعزى إلى مشاكل اقتصادية.

2- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه تعزى إلى مشاكل إدارية.

3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه تعزى إلى مشاكل تنافسية.

4- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه تعزى إلى مشكلة العمالة.

أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزه.

2- التعرف إلى اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزه تعزى إلى(مشاكل اقتصادية،مشاكل إدارية ،مشاكل تنافسية،مشاكل العمالة).

أهمية الدراسة :

1- تكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة.

2- أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات.

3- تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي.

4- تساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية –البطالة- بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية.

5- التعرف على اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة المساهمة في التنمية المحلية بقطاع غزة.

- منهج الدراسة:

ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بحيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بالإطار النظري من الكتب والمجلات والأبحاث العلمية والمنشورات ذات العلاقة في حين أن الجانب العملي يعتمد على استبيان موجه إلى الفئة المستهدفة.

- مجتمع الدراسة :

أصحاب المشاريع الصغيرة في المؤسسات الخاصة الموظفة بقطاع غزه تجري الدراسة في العام (2018-2019م)

مصطلحات الدراسة:

1- المشاريع الصغيرة: هي المشاريع التي يمارسها نشاطاً اقتصادياً يكون مملوكا ملكية فردية ويستخدم رؤوس أموال صغيرة نسبياً ويوظف عدد محدد من الايدى العاملة ويستخدم موارد محلية. (سعاد، 2008: 20)

2- التنمية الاقتصادية:يوضح مفهوم التمنية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (غازي،2005: 11)

3- الإطار القانوني:هو عبارة عن الشكل القانوني الذي يحدد حجم وتصنيف المؤسسة ليوضح العلاقة بين أصحاب المشروعات ومؤسسات المجتمع المحلي

4- التمويل:هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير المشروع من خلال إمداده في أوقات الحاجة إليها.

الدراسات السابقة:

1- (النصر، 2004)

وهى بعنوان: " مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة للشباب في جمهورية مصر العربية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة للشباب في جمهورية مصر العربية,وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– أن تمويل هذه المشروعات عبر البنوك الاسمية بصيغة التمويل المنتهي بالتمليك هي من أفضل الصيغ التي تساهم في حل مشاكل هذا النوع من المؤسسات.

– أن أنظمة التمويل الحالية تعتمد على أفكار وأنظمة مصرفية تقليدية، وبالتالي فإنها عاجزة عن تلبية احتياجات تلك المشاريع الصغيرة.

– فإن هذه المشاريع بحاجة إلى نظام تمويل يضمن لها سهولة الحصول على القروض لشراء الآلات والمعدات ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

2– دراسة الصالحي (2004): (محمد، 2004)

وهي بعنوان: " مشاكل تنمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الجزائري ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مناقشة مشاكل تنمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الجزائري.وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– أن أصحاب المشاريع الصغيرة لا يواجهون مشكلات في إدارة ظروف العمل عند بداية التأسيس وأن الدولة تدعم مشاريعهم.

– عدم وجود دراسات كافية تتعلق بإيجاد حلول لمشكلات التسويق والتمويل.

وأوصى في دراسته بضرورة أيجاد صيغ جديدة تؤدي إلى تحول جذري في تمويل هذا النوع من المشاريع لما له من أهمية في تنمية الاقتصاد الجزائري.

3– دراسة مرتجى (2004): (مرتجي، 2004)

وهي بعنوان: " مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– أن مشكلة تمويل هذه المشاريع تعتبر من أهم المعيقات التي تحد من تطور هذه المشروعات.

– لا بد من ضرورة توفير حلول فعالة لحل مشكلة التمويل التي تعاني منها هذا المشروعات.

وأوصت هذه الدراسة إلى التالي:

– أهمية لجوء مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في الوطن العربي إلى تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في تمويل تلك المشاريع.

4– دراسة مهنا (2005): (خالد م.، 2005)

وهى بعنوان: " واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل التمويل وهي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المشروعات.وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في قطاعنا المتطور، ،وهو أيضاً أساس المشروعات الكبيرة.

– تساعد على التنمية الاقتصادية، والتخفيف من البطالة وزيادة الدخل القومي للقطاع.

وأوصت الدراسة إلى التالي:–

– ضرورة معاملة البنوك لهذه المشروعات بشكل يختلف عن باقي المشروعات عند اتخاذ قرار الائتمان.

1. مفهوم المشروعات

اختلف الباحثان في تحديد مفهوم موحد ومحدد للمشروعات الصغيرة، فهو يختلف من بلد لآخر فما هو متوسط أو كبير في دولة حديثة العهد بالتصنيع أو دولة نامية قد يعتبر من المشروعات الصغيرة في دولة صناعية متقدمة بل يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة من جهة لأخرى داخل الدولة الواحدة إلا أن أغلب هذه التعريفات يعتمد على عدد من المعايير، بعضها يقوم على أساس رأس المال وهناك بعض الدول تستخدم معياري حجم العمالة وقيمة رأس المال معاً لتعريف المشروعات الصغيرة. (الشحات، 2005 : 38)

1.2 أنواع المشروعات الصغيرة:

تقسم مشروعات الأعمال الصغيرة إلى أنواع مختلفة، وبهذا الصدد فأنه غالبا ما يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المشروعات منها (الحسيني،2004: 65)

1.1.2 حسب الحجم : وتقسم مشروعات الأعمال الصغيرة إلى ثلاثة أنواع هي :الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، وبهذا الصدد فأنه تستخدم مقاييس متعددة لتحديد الحجم، فقد يكون أساسه رأس المال أو المبيعات، أو عدد العاملين، أو عدد الفروع التي يمتلكها المشروع.

2.1.2 حسب نوع النشاط :

وتقسم مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لطبيعة النشاط الذي تمارسه، وهي ذات أنواع مختلفة، كالصناعي والمصرفي والتجاري والمالي، البناء والتشييد، والخدمات والنفط وغيرها.

3.2.1 حسب نوع الملكية:

وتقسم أيضاً مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لنوع ملكية هذه المشروعات فمنها مشروعات الطاقة والتي تعود ملكيتها إلى القطاع العام في كثير من الدول أو تعود ملكيتها إلى شركة كبيرة تحت صيغة الشركات المساهمة العامة .

2.2 الخصائص المميزة للمشروعات الصغيرة:

2.3 **مزايا وفوائد ملكية المشروعات الصغيرة:**

إن اعتماد الريادية في مجال مشروعات الأعمال الصغيرة، وما يرتبط معها تحقق مجموعة من المزايا غالباً ما تكون ذات علاقة بحجم هذه المشروعات وفي شكل ملكيتها. ومن أبرز المزايا التي تحققها مشروعات الأعمال الصغيرة ما يلي (الحسيني،2004: 25)

1- سهولة وتوقع الأرباح

2- إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية.

3- قدرة الرياديون على معرفة الأنشطة والفعاليات الخاصة بمشروعاتهم.

4- الرياديون هم الذين يمتلكون القدرة على الإدارة وقيادة هذه المشروعات.

5- تتصف هذه المشروعات بوجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين وهذه تضمن التوجيه السريع والمباشر وضمان الرقابة الفعالة.

2.4 **وسائل تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة** (الايام، 2005):

1- إنشاء إدارة (مركز) لدعم المشروعات الصغيرة: يتفاوت الشكل التنظيمي للجهة الداعمة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، فهي تتخذ شكل وزارة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، أو إدارة تابعة لإحدى الوزارات كما في كندا وسنغافورة، أو هيئة عامة كما في كوريا، أو صندوق اجتماعي كما في مصر.

2- إنشاء صندوق تمويل للمشروعات الصغيرة:

تتنوع الجهات التي تقدم القروض في الأراضي الفلسطينية من بنوك وجمعيات أهلية ومؤسسات تمويلية غير حكومية، وتعكف حاليا منظمات الإقراض غير الحكومية في فلسطين

على تأسيس الشبكة الفلسطينية لمؤسسات الإقراض الصغير، واقتراح مشروع قانون خاص بالتمويل صغير الحجم – في ظل عدم معالجة القوانين النافذة هذا النوع من القروض – وتعالج مواد القانون المقترح مسألة رأس المال المدفوع والإعفاء الضريبي والودائع.

3- إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة:

تتنوع وتتعدد أشكال مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة، فهي تتخذ شكل مكتب أو شركات، وفي بعض التجارب يتم ضمان المخاطر من خلال تكافل المقترضين أنفسهم. كما تتولى الشركة عملية ضمان إقراض المشروعات الصغيرة أمام الجهات التمويلية المختلفة، وتقوم الشركة بتدريب العاملين في المصارف ومؤسسات الإقراض للتعامل مع نظام المعلومات وتوفير الكثير من البيانات التي يمكن الرجوع إليها قبل اتخاذ قرار التمويل.

4- إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة:

هي عبارة عن (إطار متكامل من حيث المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم... الخ) مخصصة لمساعدة الرياديين والمشروعات الصغيرة في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير)، وحماية ورعاية ودعم هذه المشروعات لمدة محدودة (حسب طبيعة النشاط الذي تعمل فيه. (دوابه، 2004)

* **الأسباب المؤدية إلى فشل مشروعات الأعمال الصغيرة** (الحسيني، 2004) :

1. عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها.
2. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.

* **واقع المشاريع الصغيرة في فلسطين** (خالد، 2005)

1- ملكية المشاريع الصغيرة ملكية فردية وعائلية وهذا يؤشر إلى ترابط المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.

2- توزيع المشاريع الصغيرة على قطاعات مختلفة أهمها:إنتاجية صناعية مثل الصناعات الحرفية كالنجارة والحدادة والخراطة والخياطة والنسيج والتنجيد والصناعات الغذائية واليدوية والكيماوية والبلاستيكية وقطاع الخدمات التي شملت ميكانيكا السيارات والتبريد والتدفئة، صيانة الماكينات أشغال الراديو والتلفزيون.

3- أهم دوافع إنشاء المشاريع الصغيرة ، العوامل الاقتصادية سواء كانت احتياجات اقتصادية أو إيجاد فرصة عمل.

4- أن مصدر التمويل الأساسي للمشاريع الصغيرة قد تركز بمصدر التمويل الذاتي من مدخرات ودين شخصي في حين ضئالة الاعتماد في التمويل من مؤسسات إقراض غير حكومية والبنوك.

5- معظم المشاريع تسوق إنتاجها محليا.

6- حجم رأس المال عند بداية المشروع متواضع وكذلك لأن أغلب مصادر الحصول على رأس المال ذاتية.

*** الاحتياجات الفنية لأصحاب المشاريع الصغيرة:**

*** مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:**

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحا مهما لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا (المحروق، 2009 :36)

- **الإطار القانوني لمؤسسات التمويل الصغير بفلسطين**

للوقوف على طبيعة الإطار القانوني المنظم لعمل مؤسسات التمويل الصغير بفلسطين لا بد من التمييز بين مرحلتين من الحالة التشريعية، مرحله ما قبل صدور القرار بقانون رقم(9) لسنه 2010 بشأن المصارف والنظام الصادر عن سلطه النقد الفلسطينية رقم (132) لسنه 2011 ومرحله صدور هذين التشريعين. (الاسرج، 2005)

1. مرحله التنظيم القديم

لم يكن هناك تشريع خاص موحد ينظم عمل مؤسسات التمويل الصغير بفلسطين، وإنما كان الشكل القانوني الذي اتخذته المؤسسة لنفسها وفقا لأنظمتها الأساسية أو عقود تأسيسها هو المعيار في تحديد القانون الواجب التطبيق. حيث نجد أنها على نوعين هما جمعيات خيرية/ هيئات أهلية غير حكومية وشركات غير ربحية. (الباقي، 2004)

وعلية يختلف القانون الواجب التطبيق باختلاف نوع الشكل القانوني للمؤسسة. فالجمعيات الأهلية تخضع لقانون رقم (1) لسنه 2000، في حين تخضع الشركات غير الربحية لأحكام قوانين الشركات حيث لا توجد أنظمة ولوائح خاصة لأحكام الشركات غير الربحية في قطاع غزة.

2. مرحلة التنظيم الجديد

بدأت مع صدور كل من القرار بقانون غسيل الأموال رقم (9) لسنة 2007، والقرار بقانون رقم (9) بشأن المصارف2010، وقرار رئيس السلطة الفلسطينية رقم (132) لسنة2011 بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة.حيث بدأت هذه المرحلة عام 1998مع دخول قانون سلطة النقد حيز التنفيذ. حيث بموجبة تم منح سلطة النقد صلاحية ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة والرقابة عليها أيا كان شكلها القانوني؛خصوصا في ظل عمومية تعريف المادة(2) من القانون لمؤسسة الإقراض المتخصصة "كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشئت في فلسطين وهدفها الرئيسي منح القروض لأغراض خاصة يحددها مجلس الوزراء ويعتبرها لأغراض خاضه يحددها مجلس الوزراء ويعتبرها لأغراض هذا القانون مؤسسة إقراض متخصصة".

بتاريخ 2012/5/24صدرت التعليمات رقم 2012/1 بشأن ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين حيث عرفها هي " كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية تمارس إعمال الإقراض أو التمويل مسجلة ومرخصة في فلسطين وفق أحكام هذا النظام".

مما سبق يتبين حجم الإشكال القانوني القائم فيما يتصل بمفهوم الإقراض الصغير ومؤسساته،إذ لا معايير لقياس القرض أو مؤسسة الإقراض من حيث الحجم والمقدار،وعدم

وضوح في نوع الخدمات المرخص لمؤسسات الإقراض مزاولتها بشكل عام، وعدم التمييز في تقديم هذه الخدمات بين أنواع مؤسسات الإقراض.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة في المؤسسات الخاصة الموظفة بمحافظة غزة. خلال العام الدراسي الأول 2018-2019.

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة قوامها (60) موظف وموظفة من أصحاب المشاريع الصغيرة في المؤسسات الخاصة الموظفة بمحافظة غزة وتم اختيارهم بطريقة عشوائية.

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير رأس المال

رأس المال	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30000 شيكل	30	50.0
من 30000-50000 شيكل	20	33.33
أكثر من 50000 شيكل	10	16.67
المجموع	60	100.0

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن اقل من 30000 شيكل كانت بنسبة 50.0% ، وكانت نسبة من 30000-50000 شيكل 33.33% ، بينما كانت نسبة أكثر من 50000 شيكل 16.67% .

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير حجم المبيعات

حجم المبيعات	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 20000 شيكل	24	40.0
من 20000-40000 شيكل	8	13.33
أكثر من 40000 شيكل	28	46.67
المجموع	60	100.0

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن اقل من 20000 شيكل كانت بنسبة 40.0% ، وكانت نسبة من 20000-40000 شيكل 13.33% ، بينما كانت نسبة أكثر من 40000 شيكل 46.67% .

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد الموظفين

عدد الموظفين	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5	6	10.0
من 6-10	20	33.33
أكثر من 10	34	56.67
المجموع	60	100.0

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن اقل من 5 موظفين كانت نسبتهم 10.0% ، وكانت نسبة من 6-10 موظفين 33.33% ، بينما كانت نسبة أكثر من 10 موظفين 56.67% .

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	6	10.0
من 5-10 سنوات	30	50.0
أكثر من 10 سنوات	24	40.0
المجموع	60	100.0

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن اقل من 5 سنوات كانت خبراتهم بنسبة 10.0% ، وكانت نسبة خبرات من 5-10 سنوات 50.0% ، بينما كانت نسبة خبرات أكثر من 10 سنوات 40.0% .

منهج الدراسة:

اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمة طبيعته حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع البيانات تم إدخال بياناتها للحاسوب لتعالج بواسطة البرنامج الإحصائي spss ، وقد استخدمت النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي.

تحليل واختبار الفرضيات:

1- نتائج السؤال الرئيسي:

ما اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه ؟ يتضح ذلك عند حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عباراته ومحاورها، وكما هو موضح في الجداول التالية:-

جدول رقم (5) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الأول مشاكل اقتصادية

م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	نبدأ بالمشروعات الصغيرة لإنشاء المشروعات الكبيرة	4.51	0.73	90.20
2	تساعد المشروعات الصغيرة على تحسين الوضع الاقتصادي	3.73	0.89	74.60
3	تزيد المشروعات الصغيرة من التدفقات النقدية باستخدام القروض	4.03	0.97	80.60
4	تزيد المشروعات الصغيرة من الناتج القومي المحلي	3.56	0.92	71.20
5	بداية المشروعات الصغيرة لنهضة اقتصاديات البلدان النامية	3.69	0.12	73.80
6	توفر المشروعات الصغيرة خدمات مختلفة للمستهلكين	3.65	0.64	73.00
7	يحقق التقدم الاقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة التنمية المستدامة للقطاعات بمختلف تخصصاتها	3.78	0.57	75.60
8	تعمل المشروعات الصغيرة على دفع عجلة التقدم الاقتصادي في جميع القطاعات	3.52	0.82	70.40
9	يمكن استخدام عدد المشروعات الصغيرة كمؤشر لقياس مدى التقدم الاقتصادي للبلدان وخصوصا النامية منها	3.71	0.95	74.20
	الدرجة الكلية للمحور الأول	**3.80**	0.83	**75.93**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (7) التي تنص على " توجد درجة كبيرة من الوضوح في طبيعة العلاقات القائمة بين الرؤساء والمرؤوسين بالجامعة " والتي بوزن نسبى (86.17). بينما أدنى الفقرات هي الفقرة رقم (5) التي تنص على" يتوافق الهيكل التنظيمي للجامعة مع طبيعة ومهام الجامعة " والتي بوزن نسبى (69.08).

جدول رقم (6) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الثاني مشاكل إدارية

م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تساهم إدارة المشاريع في تطوير القطاعات المستهدفة	4.63	0.60	72.75
.2	تعتمد الإدارة علي تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة	4.62	0.74	61.75
.3	تناغم الإدارة أنشطة المشاريع مع العوامل الاجتماعية	3.66	0.72	70.83
.4	تحلل الإدارة المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ المشاريع	3.62	0.77	79.41
.5	تنسق الإدارة مع الشركاء طوال فترة تنفيذ المشروع	3.28	0.75	74.58
	الدرجة الكلية للمجال الثاني	3.85	0.76	0.71

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (4) التي تنص على " يعمل المسئول المباشر على تحفيز الأفراد وتشجيعهم على التغيير والإبداع والابتكار " والتي بوزن نسبى (79.41).

بينما أدنى الفقرات هي الفقرة رقم (2) التي تنص على " يتميز مسئولي المباشر برؤيته الواضحة " والتي بوزن نسبى (61.75).

جدول رقم (7) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الثالث مشاكل تنافسية

م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تساند المشروعات الصغيرة المشروعات الاقتصادية الكبرى في تحقيق ميزة تنافسيه	4.04	0.68	80.80
.2	تلعب المشروعات الصغيرة دورا في تحسين المركز التنافسي للاقتصاد الوطني بشكل عام	3.47	0.54	69.40
.3	تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في تمنية القدرات التنافسية من خلال توفير المواد الخام	3.64	0.76	72.80
.4	تعمل المشروعات الصغيرة على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تحقيق مزايا تنافسيه للسلع	3.57	0.69	71.40
.5	تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقليل الكلفة	4.27	0.82	85.40
.6	تهتم بالمشروعات الصغيرة لما تسهمه في تنمية القدرات التنافسية محلياً	3.51	0.76	70.20
	الدرجة الكلية للمجال الثالث	3.75	0.68	75.05

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3) التي تنص على " يمتلك العاملون القدرة والصلاحيات القانونية على اتخاذ القرارات الهامة وتحمل مسؤوليتها " والتي بوزن نسبى (77.92). بينما أدنى الفقرات هي الفقرة رقم (5) التي تنص على " يتم اتخاذ القرارات من قبل المسئولين في الوقت المناسب " والتي بوزن نسبى (65.0).

جدول رقم (8) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الرابع مشكلة العمالة

م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	أغلب الموظفين في المشروعات الصغيرة من ذوي الدخول المحدودة	4.69	0.99	93.80
.2	أغلب الموظفين في المشروعات الصغيرة هم من نفس أفراد أسرة مالك المشروع	4.10	0.86	82.00
.3	تعتمد المشروعات الصغيرة على العمالة الغير مدربة لانخفاض أجورها	4.10	0.70	82.00
.4	تساهم المشروعات الصغيرة ولو جزئيا في حل مشكلة البطالة	3.84	0.76	76.80
.5	يخضعون الموظفون في المشروعات الصغيرة لدورات تدريبية من اجل تحسين أدائهم	3.77	0.08	75.40

م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	الدرجة الكلية للمجال الرابع	4.10	0.86	82.03

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3) التي تنص على " تغلب الأعمال الروتينية على مهامي وواجباتي الوظيفية " والتي بوزن نسبى (79.41). بينما أدنى الفقرات هي الفقرة رقم (4) التي تنص على " يتيح لي العمل فرص عديدة للتجديد والابتكار " والتي بوزن نسبى (68.33).

2- نتائج الفرضية الأولى: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزه تعزى إلى مشاكل اقتصادية.

قمت بدراسة العلاقة بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات في التنظيم القانوني وتمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية.

جدول رقم (9) اختبار تحليل التباين الأحادي للمشاكل الاقتصادية

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لأثر التنظيم القانوني للنظام المصرفي للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية	بين المجموعات	2.430	2	1.215	2.243	0.113
	داخل المجموعات	40.097	27	.542		
	المجموع	42.528	29			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لأثر التنظيم القانوني للنظام المصرفي للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية بأنة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني للنظام المصرفي وعلاقته بالمشاكل الاقتصادية.

3- نتائج الفرضية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزة تعزى إلى مشاكل إدارية.

قمت بدراسة العلاقة بين اثر التنظيم القانوني على التمويل في المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الإدارية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات التنظيم القانوني على التمويل في المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل الإدارية.

جدول رقم (10) اختبار تحليل التباين الأحادي للمشاكل الإدارية

البيان	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
جموع الكلي لأثر التنظيم لقانوني لتمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية و المشاكل الإدارية					
بين المجموعات	2.418	2	1.209	2.634	.279
داخل المجموعات	33.972	27	.459		
المجموع	36.390	29			

دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يتبين من الجدول رقم **(10)** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر التنظيم القانوني لتمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشاكل إدارية على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

4- نتائج الفرضية الثالثة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية بقطاع غزة تعزى إلى مشاكل تنافسية.

قمت بدراسة العلاقة بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل التنافسية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمشاكل التنافسية.

جدول رقم (11) اختبار تحليل التباين الأحادي للمشاكل التنافسية

	البيان	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لأثر لتنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع صغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية و المشاكل التنافسية	بين المجموعات	4.691	2	2.346	5.476	.106
	داخل المجموعات	31.699	27	.428		
	المجموع	36.390	29			

دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يتبين من الجدول رقم **(11)** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشاكل تمويلية على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

5- نتائج الفرضية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل لمشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشكلة العمالة.

قمت بدراسة العلاقة بين اثر التنظيم القانوني على النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية ومشكلة العمالة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات اثر التنظيم القانوني على تمويل المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ومشكلة العمالة.

جدول رقم (12) اختبار تحليل التباين الأحادي لمشكلة العمالة

	البيان	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لأثر التنظيم القانوني على تمويل المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية مشكلة العمالة	بين المجموعات	3.113	2	1.556	3.461	.137
	داخل المجموعات	33.277	27	.450		
	المجموع	36.390	29			

دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يتبين من الجدول رقم **(12)** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر التنظيم القانوني في التمويل المصرفي في المشاريع الصغيرة المساهمة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشكلة العمالة على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

النتائج:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشاكل تمويلية على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشاكل إدارية على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات عينة الدراسة نحو اثر المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تعزى إلى مشكلة العمالة على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها اكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

4- أن استجابات عينة الدراسة اثر المشاريع الصغيرة على تحسين الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة في المؤسسات الخاصة العاملة بقطاع غزة. كانت مرتفعة جدا

5- أن استجابات عينة الدراسة اثر المشاريع الصغيرة على تحسين الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة في المؤسسات الخاصة العاملة بقطاع غزة. كانت مرتفعة جدا

6- أن استجابات عينة الدراسة اثر المشاريع الصغيرة على تحسين الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة في المؤسسات الخاصة العاملة بقطاع غزة. كانت مرتفعة جدا.

7- عدم وجود تشريع فلسطيني خاص بقطاع التمويل الصغير بالمفهوم والغايات المتعارف عليها عالميا، فلم يتم تصميم الإطار التشريعي لقطاع التمويل الصغير للنهوض بهذه الفئات.

التوصيات:

1-على المؤسسات الحكومية تشجيع المشروعات الصغيرة على إنجازاتها، لأن التشجيع يخلق جو المنافسة وبالتالي توجه المشروعات الصغيرة نحو تطوير وتحسين إنتاجها وتنوعه.

2- ضرورة التوجه إلى وظيفة البحث والتطوير ووضع خطط إستراتيجية مستقبلية لتطوير وتحسين إنتاجية المشروعات الصغيرة.

3- قيام المدراء والمسؤولين عن المشروعات الصغيرة بعمل دورات تدريبيه دورية للموظفين في المشروعات الصغيرة لتحسين أدائهم.

4- يجب على أصحاب المشروعات الصغيرة البحث دائماً عن وسائل التميز والتقدم لمشروعاتهم.

5- على أصحاب المشاريع الصغيرة القيام بتوفير منتجات متنوعة وبأسعار تناسب جميع الطبقات.

6- ضرورة التذكير المستمر عن دور المشروعات الصغيرة على تحسين الوضع الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات و المناهج الدراسية في المدارس والجامعات والمعاهد والكليات.

المراجع

-أبو النصر. (2004). *" مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة للشباب في جمهورية مصر العربية*. القاهره: .رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة كليه التجارة.

-أشرف دوابه. (2004). *تمويل المشروعات الصغيرة بالاستصناع، المنتهية بالتمليك بين الفكر والتطبيق"* . مصر: دار المغازي دار بيروت للنشر.

-الخصيب، خالد. (2005). "قطاع المشروعات الصغيرة في فلسطين. *المؤتمر الدولي الثاني عشر* (الصفحات 27-43). عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية.

-الصاوي محمد. (2004). *أساليب التمويل الإسلامية كحل مطروح لمشاكل التمويل في المشروعات الصغيرة*. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية.

-الصرايرة، رياض وآخرون. (2005). ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية، . (الصفحات 102-125). تورينو – ايطاليا: منظمة العمل الدولية.

-الصوراني نصرالله،عبدالفتاح غازي. (2005). *المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية"* . السعودية: معهد ريادة الأعمال الوطني.

-برنوطي سعاد. (2008). *إدارة المشاريع الصغيرة*. الادن: منشورات جامعه البنات الأردنية.

-حسين الاسرج. (2005). *المشروعات الصغيرة كمدخل لتمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، قطاع المشروعات الصغيرة، جمهورية مصر العربية"*. القاهره –مصر: دار المريخ للنشر والإبداع.

-صابر عبد الباقي. (2004). *المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة"، أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري"*. الاسكندرية–مصر: دار الإسكندرية.

-صحيفة الايام. (الاربعاء ابريل, 2005). https://www.al-ayyam.ps/. رام الله ، الضفة الغربية، رام الله.

-فلاح الحسيني. (2004). *إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز* . القاهره: مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

-ماهرو إيهاب المحروق. (2009). *"المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها "*. الادن: دار الصفا.

-محمود مرتجي. (2004). *مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي*. غزه: رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الأزهر غزة.

-مهنا خالد. (2005). *" واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة "*. غزة: رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة.

-نظير الشحات. (2005). *إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.